الوجود الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي

The American Existence in the African Continent after the Cold War and the Futurist China Challenge.

الكلمة المفتاحية : **الوجود الأمريكي وأفريقيا**

م. د. سليم كاطع علي

مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية – جامعة بغداد

Lecturer Dr. Seelim K. Ali
Center for Strategic and International Studies - Baghdad University
E-mail: selimali74@yahoo.com

ملخص البحث

كان للتغيُرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي منذ إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفيتي أن دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة من ناحية، إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحها وأولوياتها القومية.

وعلى الرغم من تباين الإتجاهات والأفكار المطروحة بهذا الصدد، فإن ثمة إتفاقاً على ضرورة دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة في شتى أرجاء المعمورة. ومن ثم فقد قامت الولايات المتحدة بطرح رؤية أمريكية جديدة تجاه أفريقيا من خلال زيادة مساحة نفوذها ومصالحها فيها كونها تشكل منطقة حيوية بالنسبة لها، فضلاً عن محاولة دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي، وتحويل قناعاتها الأيديولوجية بإتجاه مبادئ الفلسفة الليبرالية. ومن ناحية أخرى، فإن الصين هي الأخرى والتي تُعد من القوى الفاعلة على الساحة الدولية، فقد أخذ نفوذها يتسع ويمتد شيئاً فشيئاً في جميع مناطق العالم ومنها القارة الإفريقية، وذلك بفعل التطور والنمو الإقتصادي الكبير الذي حققته خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما دفعها للتوجه خارج حدودها الوطنية بحثاً عن المواد الخام التي تحتاجها صناعاتها المتطورة من جهة، والبحث عن الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها من جهة أخرى. ومن ثم فأن نفوذ الصين في القارة الأفريقية، ولاسيما في المجال الإقتصادي، فضلاً عن نفوذها العسكري والسياسي والثقافي عُد شكلاً من أشكال المنافسة مع النفوذ الأمريكي المتزايد في القارة.

المقدمـــــة

يذهب المعنيون بالشؤون الدولية في دراستهم للسياسة الخارجية للدول، لا سيما العظمى منها إلى التمييز بين الأهداف الدائمة التي تسعى لتحقيقها، والتي تنبع من الفلسفة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي، والمصالح الحيوية التي تتركز حول المنافع والمكاسب التي تستفيد منها الدولة وشعبها، وتشمل النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية وغيرها. ولا شك فان تحقيق الأولى يساعد في الحصول على الثانية التي تعزز بدورها قوة الدولة اللازمة لحماية أمنها واستقرارها.

ولاشك فان طبيعة المتغيرات الدولية التي شهدها النظام الدولي منذ إنتهاء الحرب الباردة، وإنهيار الإتحاد السوفيتي، قد دفع بصانعي القرار في الصين إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية الصينية تجاه قارة أفريقيا للإستفادة من الفرص العديدة التي توفرها القارة .

وإنطلاقاً من أن المصلحة القومية لأي دولة أو مجموعة من الدول تُعد في مقدمة محددات سياستها الخارجية، فان دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تطرح رؤية أمريكية تجاه الدور الصيني تنطلق من إن ذلك الدور يشكل خطراً وتحجيماً للمصالح الأمريكية في قارة أفريقيا، ومن ثم يجب العمل على مواجهته بشتى السبل والإمكانات.

ولأجل فهم طبيعة وأهداف الدور الصيني في قارة أفريقيا، والرؤية الأمريكية لذلك الدور، فقد إنطلقت الدراسة من فرضية مفادها: إن الإدراك الأمريكي للدور الصيني في قارة أفريقيا ينطلق من كونه يشكل عاملاً منافساً وكابحاً للمصالح والأهداف الأمريكية في القارة الأفريقية، مع استمرار الهيمنة الأمريكية وتحكمها بالشؤون العالمية.

وفي ضوء ما تقدم فقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث رئيسة هي:

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لقارة أفريقيا.

المبحث الثاني: الإدراك الصيني لقارة أفريقيا بعد الحرب الباردة.

المبحث الثالث: الرؤية الأمريكية للدور الصيني في قارة أفريقيا.

المبحث الأول
الأهمية الإستراتيجية لقارة أفريقيا

تتمتع قارة أفريقيا بمكانة إستراتيجية مهمة في الساحة الدولية نظراً لإمكاناتها الاقتصادية لكثرة ما تزخر به من ثروات معدنية ومواد خام أولية، وكذلك لموقعها الجيوستراتيجي المتميز. وتتأتى الأهمية الجيوستراتيجية للقارة الأفريقية من جوارها لمنابع النفط في الشرق الأوسط، المادة الضرورية للدول الصناعية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية من ناحية، ولأهمية طرق المواصلات البحرية التي تحيط بالقارة من ناحية أخرى، والتي زادت من أهمية ودور القارة كموقع فاعل ومهم في الحسابات الإستراتيجية للدول العظمى. فضلاً عن الأهمية الإقتصادية للقارة الأفريقية، كونها تشكل مخزوناً هائلاً من الخامات والمواد الطبيعية.

وقد إزدادت الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية في إطار العلاقات الدولية، بعد تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى خلال القرن الماضي بهدف السيطرة على أجزاء القارة لأغراض شتى، بعضها إستراتيجي، والبعض الآخر إقتصادي.

أولاً: الموقع الجغرافي :

وتشكل قارة إفريقيا نسبة ٢٢,٣٢% من مساحة اليابسة البالغة (١٣٥,٨٠٧,٠٠٠) كيلو متر مربع، وتمثل مساحة أفريقيا غير العربية نسبة تساوي ٦٦,٣% من مساحة أفريقيا[١].

كما تطل القارة الأفريقية على كل ركن من أركان العالم الأربعة بنافذة، فهي تطل على أوروبا عبر نافذة البحر المتوسط شمالاً، وتطل على العالم الجديد عبر نافذة المحيط الأطلسي، ومن نافذة المحيط الهندي تطل شرقاً على قارة آسيا، فيما تطل جنوباً على القارة القطبية

الجنوبية عبر المحيط الجنوبي[٢]. وهكذا فان القارة تقع في مركز فضاءات إستراتيجية عديدة، وهو ما يجعل منها موضع اهتمام كبير من قبل القوى الدولية .

كما تطل قارة أفريقيا على محيطين مهمين هما: المحيط الأطلسي من جهة الغرب، والمحيط الهندي من جهة الشرق، الأمر الذي زاد من أهميتها الجيوستراتيجية، إذ تمتاز أفريقيا بخلو سواحلها من التعاريج والخلجان وأشباه الجزر، وهو ما أدى إلى قيام سلسلة من الموانئ الطبيعية الصالحة لرسو السفن[٣].

ثانياً: الأهمية الإقتصادية :

تكتسب القارة الأفريقية أهمية متزايدة على الصعيد العالمي، من خلال غناها بمصادر الطاقة (النفط، الغاز الطبيعي) الذي اكسب القارة أهمية إستراتيجية– اقتصادية، فضلاً عن المميزات الأخرى.

إذ تُعد القارة الأفريقية أحد منتجي النفط الرئيسيين على الصعيد العالمي، إذ وصل إنتاجها إلى حوالي (٩,٣) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٤، مما شكل نحو ١٢% من إجمالي الإنتاج العالمي[٤]. أما إحتياطيات القارة من النفط فقد شكلت ما نسبته ٩,٧% من الإحتياطيات العالمية لعام ٢٠٠٥[٥].

أما الغاز الطبيعي فيُعد مصدراً آخر للطاقة تنتجها القارة الأفريقية، إذ وصل إنتاجها إلى نحو (٢١,٤٠٠) مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً في عام ٢٠٠٤، وهو ما يشكل نسبة ٧,٥% من إجمالي الإنتاج العالمي من الغاز[٦].

إن النفط والغاز الأفريقي يمتاز بسهولة استخراجه، وتسويقه، ولعل ذلك يعود إلى موقع القارة الإستراتيجي بين قارات العالم من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى تركز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها[٧].

كما تُعد القارة الأفريقية مستودعاً لمجموعة مهمة، وهائلة من الثروات المعدنية الإستراتيجية والنادرة، التي لم يستثمر جزءاً كبيراً منها . وهي بذلك تسمى بالقارة العذراء، أو قارة (الكنوز المعدنية)[٨].إذ تساهم قارة أفريقيا بعدد كبير من المعادن وبنسب مختلفة نسبياً في السوق العالمية كالذهب، الماس، المنغنيز، الفوسفات، الألمنيوم، الكوبالت، اليورانيوم، البوكسيت، والكروم.

ثالثاً: الأهمية الأمنية والعسكرية :

إن الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية أتاحت لها مزايا عديدة على المستوى العسكري تتمثل في اتجاهين رئيسيين هما :

الاتجاه الأول : يتمثل في السيطرة على القارة الأفريقية وذلك من خلال إنشاء سلسلة من القواعد العسكرية في المناطق والأقاليم ذات التوصيف الجيوستراتيجي المهم[٩].

أما الاتجاه الثاني: فيتحدد في الهيمنة السياسية العسكرية على السوق الأفريقية الواعدة، التي تطرح منافذ مهمة تتعلق بتصريف الســـلاح نظراً لتعدد مصادر النزاعات بين الدول الأفريقية.

فالقارة الأفريقية تمثل سوقاً مهماً لتصريف الأسلحة، وكذلك ميداناً مناسباً لاختبار السلاح، فبعد مرحلة تصفية الاستعمار خلال الستينيات من القرن الماضي، سعت الدول الأفريقية بعد نيل استقلالها إلى امتلاك قوة وطنية من اجل تحمل مسؤولياتها في حفظ النظام الوطني، وكذلك من أجل حماية الحدود والوحدة الوطنية، وقد قادت انفجار الأزمات وانتشار النزاعات الدول الافريقية الى التسلح بدعم من القوى الخارجية .

إذ إن قارة أفريقيا تعاني من مشكلة تزايد شراء الأسلحة، التي تستنزف القارة، وتحول دون تحقيق متطلبات التنمية فيها، نظراً لتعدد الصراعات والحروب في القارة، وما تؤديه من تفاقم مشكلة اللاجئين والنازحين، فضلاً عن المنازعات الحدودية، وعدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول الأفريقية[١٠]. ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٨ – ٢٠٠٧ شهدت القارة الأفريقية (١٣) نزاعاً مسلحاً كبيراً بين دولها[١١].

وبهذا فقد عُدّت القارة الأفريقية على قدر كبير من الأهمية من الناحية العسكرية بالنسبة للقوى الدولية الكبرى، الأمر الذي أعطى القارة الأفريقية الأسبقية فيما يتعلق بمصالح تلك القوى، مما يعكس الرغبة في الانفراد بوضع الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية في القارة الأفريقية .

المبحث الثاني
الإدراك الصيني لقارة أفريقيا بعد الحرب الباردة

ينطلق الإدراك الصيني لأهمية القارة الأفريقية من مجموعة من العوامل والثوابت التي عُدت ذات أهمية حيوية بالنسبة للأمن القومي الصيني، والتي لها علاقة مباشرة بمستوى النمو والتطور الإقتصادي في الصين.

أولاً: العامل الإقتصادي :

أدى إنتهاء الحرب الباردة، وما ترتب عليه من إنتهاء المواجهة بين الشرق والغرب إلى فقدان عامل القوة العسكرية لثقله، بعد أن كان المعيار الرئيس لحركة وتوازنات التفاعلات الدولية، وهو ما قاد إلى ما يسمى بتدني منفعة عامل القوة العسكرية، مقابل تصاعد عامل القوة الاقتصادية مع ازدياد التنافس وإطلاق حرية آليات السوق[١٢].

فالأولوية الممنوحة للإعتبارات الاقتصادية، والطلب المتزايد على السلع والخدمات، فضلاً عن تزايد الطلب على مصادر الطاقة، وعدم الإستقرار السياسي والإجتماعي في المناطق التي تضم مخزونات كبيرة من الموارد الطبيعية[١٣]، أدى الى تزايد الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية من النواحي الإقتصادية والسياسي والأمنية، بالنسبة للصين بهدف تأمين إمدادات الطاقة (النفط والغاز)، المادة الضرورية في الصناعات الدفاعية والتصنيعية، فضلاً عن كونها تمثل سوقاً استثمارية وإستهلاكية واعدة.

إذ تشير المعلومات المتوافرة بأن الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع بمعدل ثابت يبلغ حوالي ١,٧% سنوياً للمدة من ٢٠٠٠–٢٠٢٠، مما يعني أن الطلب على النفط سيرتفع من (٧٥) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٠ إلى (٨٨) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠، والى (١٠٤) مليون برميل يومياً في عام٢٠٢٠[١٤]، ويرجح أن ترتفع النسبة إلى حوالي(١٢٠) برميل يومياً في عام ٢٠٢٥[١٥]. في حين تشير التقديرات بأن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي

سيرتفع من (٢,٥) تريليون متر مكعب سنوياً في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي (٤,٧) تريليون متر مكعب سنوياً في عام ٢٠٢٠[١٦].

وبذلك فقد أدركت الصين في ضوء نسب النمو الإقتصادي المرتفعة، الأهمية الإستراتيجية لإمدادات الطاقة ودورها في إدامة وتعزيز نمو الاقتصاد الصيني، وهو ما مهد لاحقاً لظهور مفهوم "أمن الطاقة"[١٧].

ومما عزز من ذلك إن الطلب الصيني على النفط سيستمر في الزيادة مع استمرار معدلات النمو العالية الحالية، إذ سيرتفع الطلب من (٨) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠ إلى (١٠) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٥، والى حوالي (١٢) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠ والى (١٥) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٣٠[١٨].

فالصين تنظر إلى قارة أفريقيا كونها مصدراً لتغذية قاعدتها الصناعية المحلية التي تحتاج إلى كميات ضخمة من المواد الأولية ومصادر الطاقة الأخرى من جهة، وللحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة من جهة أخرى. إذ إنطلقت الصين في تعاملها مع القارة الأفريقية من سياسة واقعية (براغماتية) من خلال إعطاء الأرجحية للإعتبارات الإقتصادية والتجارية في تعاملها مع القارة[١٩].

بمعنى أنه لم يعد هدف الصين من التوجه نحو القارة الأفريقية هو لكسب التأييد والدعم لموقفها من تايوان فحسب، وإنما للمساعدة أيضاً في تلبية إحتياجاتها من الطاقة، ولعل تعامل الصين مع تشاد في مجال الطاقة مثال على ذلك، قبل أن يحوَل هذا البلد علاقاته الدبلوماسية من تايوان إلى الصين في آب ٢٠٠٦.

وتتحدد سياسة الصين النفطية في قارة أفريقيا من خلال سعيها إلى تحقيق هدفين رئيسين هما[٢٠]:

الأول: يتمثل في ضمان الحصول على الإمدادات النفطية اللازمة للمساعدة في تلبية الطلب المحلي المتنامي عليها في الصين .

أما الثاني: فهو يتمثل في تحويل الصين إلى قوة عالمية فاعلة في سوق النفط العالمية. بمعنى أن القيادة الصينية أصبحت تدرك أن شرعيتها تعتمد داخلياً إلى حدٍ كبير على تقديم المنافع الإقتصادية لشعبها، وأن الإزدهار الإقتصادي يُعد أساس الإستقرار الإجتماعي، ومن ثم فأن سعي الصين لضمان أمن الطاقة لا يقتصر على الإقتصاد فحسب، وإنما يرتبط بإستراتيجية التنمية الشاملة في الصين وإدارة البرنامج التحديثي فيها.

وفي هذا السياق فقد وصلت واردات الصين النفطية من قارة أفريقيا إلى حوالي ٣٠% من إجمالي وارداتها مقارنة بنحو ٢٦% من مصادر نفطية أخرى، وتأتي في مقدمة الدول الأفريقية التي تستورد منها الصين حاجاتها النفطية السودان، ليبيا، جمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية[٢١]. كما تأتي ٥٠% من واردات الصين النفطية من السودان، فضلاً عن أن ٦٥% من صادرات السودان النفطية ذهبت إلى الصين في عام ٢٠٠٦[٢٢].

وعليه فقد أصبح للصين تواجد مكثف في أفريقيا، إذ يشكل النفط ضرورة قصوى لها لتأمين إحتياجاتها المتزايدة من النفط، ولمساعدتها على تحقيق سياسة أمن الطاقة الصينية القائمة على رفع نسبة التوزيع الجغرافي والتنويع لمصادر الطاقة، وللإستفادة من خصائص النفط الأفريقي في ظل عدم توافر المصافي الكافية لتكرير النفط الثقيل المستورد من منطقة الشرق الأوسط .

وإذا كان النفط هو المصدر الأكثر وضوحاً في اهتمام الصين بقارة أفريقيا، إلا انه ليس بالمصدر الوحيد لهذا الاهتمام، فالصين تسعى جاهدة للوصول إلى الموارد المعدنية المهمة في القارة بقصد امتلاكها ولا سيما النحاس، البوكسايت، اليورانيوم، الألمنيوم، المنغنيز والحديد، فضلاً عن القطن والمنتجات الخشبية[٢٣].

وعليه يعد أمن الطاقة أمراً حيوياً وهاجساً سياسياً إستراتيجياً بالنسبة إلى القيادة الصينية، إذ تخشى الصين من أن يؤدي العجز في الطاقة المحلية، وتكاليف الطاقة المتصاعدة إلى تقويض النمو الاقتصادي للبلاد، مما يترتب عليه مخاطر حقيقية تنذر بزعزعة الاستقرار الاجتماعي، مما يمكن أن يعرض بدوره الإحتكار السياسي المتواصل للحزب الشيوعي الصيني للتهديد(٢٤).

فضلاً عن ذلك، فأن قارة أفريقيا تتسم بوجود فرص هائلة للإستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الصينية، ومما يعزز ذلك هو طموحات الشركات الصينية الهادفة إلى توسيع نطاق الإستثمارات الخارجية وفتح الأسواق الأفريقية الواسعة أمام سلعها في ظل مفاهيم العولمة واقتصاد السوق.

ومما عزز من تلك الفرص هو الحجم الهائل للأسواق الأفريقية، والتي تبلغ نسبتها حوالي ٢٠% من إجمالي الأسواق العالمية(٢٥). فضلاً عن إن قارة أفريقيا تمثل نحو ١٤% من عدد سكان العالم، ويتوقع أن يصل عدد سكانها إلى حوالي (١.٢) مليار نسمة بحلول عام ٢٠٢٠(٢٦).

كما شجعت الصين من جانبها الشركات الصينية على النظر إلى القارة الأفريقية بوصفها مركزاً تجارياً وإستثمارياً، إذ يقدر عدد الشركات الصينية العاملة في أفريقيا بأكثر من (٨٠٠) شركة موزعة على تسعة وأربعين بلداً أفريقياً، تشترك حوالي (٤٨٠) منها في مشروعات مشتركة مع مؤسسات افريقية(٢٧).

ففي سياق الإهتمام الصيني بقارة إفريقيا، فان التعاون الإقتصادي والتجاري بين الصين وأفريقيا يشكل المحور الرئيسي للتوجه صوب القارة، كون العلاقات الصينية – الأفريقية تستند بالأساس على العامـــل الإقتصادي.

وعليه، فأن الإعلان عن إنشاء منتدى التعاون الصيني – الأفريقي، في عام ٢٠٠٠، قد شكل إطاراً جديداً للعلاقات الصينية – الأفريقية على وفق خطط مدروسة قائمة على أُسس مؤسساتية متكاملة وموضعية، وهو ما ترتب عليه تطوراً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا، ففي عام ١٩٩٠ لم يتجاوز حجم التبادل بين الطرفين (٩٣٥) مليون دولار، وخلال عام ١٩٩٤ قفز إلى (٢,٦٤) مليار دولار، وتراوح الرقم بين (٢,٥) إلى (٤) مليار دولار خلال عام ١٩٩٥، ووصل إلى (٥,٧) مليار دولار خلال عام ١٩٩٧، وهي قيمة تجاوزت تلك التي تحققت في عام ١٩٩٠ بست مرات تقريباً[٢٨].

من ناحية أخرى، فقد بلغ حجم الإستثمارات الصينية في قارة أفريقيا عام ٢٠٠٧ أكثر من (٤) مليارات دولار، وتركزت بشكل رئيس في كل من جنوب أفريقيا، نيجيريا، السودان، زامبيا، والجزائر. كما إن برامج المساعدات الصينية لأفريقيا شكلت هي الأخرى إحدى وسائل التغلغل الإقتصادي الصيني في القارة، من خلال إستخدام تلك المساعدات كأداة لتعزيز علاقاتها مع الحكومات الأفريقية كوسيلة لضمان مصادر الطاقة المهمة ولاسيما النفط ، فضلاً عن كسب حلفاء جدد في القارة، إنطلاقاً من مفهوم المنفعة المتبادلة[٢٩].

وخلال عام ٢٠٠٥ قامت الصين بإلغاء نحو (١,٣) مليار دولار من ديونها على الدول الأفريقية، في حين ألغت في عام ٢٠٠٦ أكثر من (٢٧,١) مليار دولار عن (٣٢) دولة أفريقية[٣٠].

ثانياً: العامل السياسي

إنطلقت دوافع الصين تجاه القارة الأفريقية في الجانب السياسي، من الركائز الآيديولوجية للسياسة الصينية، والتي نظرت إلى الدول النامية عموماً والدول الأفريقية خصوصاً بأنها تشكل قوة كبرى في العلاقات الدولية، وبإمكان الصين إستخدامها لمصلحتها في إطار صراعها مع الغرب[٣١].

ولم تبتعد السياسة الصينية الجديدة في قارة أفريقيا عن نظرة بكين بكونها زعيمة العالم النامي، وإعتقادها بأن: أفريقيا هي القارة التي تضم اكبر عدد من البلدان النامية، والصين هي "اكبر بلدان العالم النامية على الإطلاق"[٣٢].

فقد أدركت الصين بأن الدول الأفريقية تتمتع بأهمية سياسية مهمة، إبتداءً منذ أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، كما أن أحداث ساحة (تيانانمين) *Tiananmen* في الصين عام ١٩٨٩ وتوجه القادة الأفارقة إلى دعم بكين في مواجهة الإنتقادات الغربية للصين، دفع بالصين إلى زيادة الاهتمام بقارة أفريقيا، كون القارة تشكل مصدر دعم سياسي كلما دخلت الصين في مواجهة مع قوى عالمية فاعلة أخرى[٣٣].

وربما يكون العامل الآيديولوجي الوحيد الذي ظل قائماً في علاقات الصين مع دول القارة الأفريقية يتمثل بمبدأ "صين واحدة "، إذ تعول الصين على الدول الأفريقية في رفض الإعتراف بتايوان، وهو ما يعزز الجهود والسياسات الصينية لعزل تايوان في الساحة الدولية[٣٤].

ولا شك فان ما يدعم توجه الصين لزيادة نفوذها في القارة الأفريقية هو إرثها القديم، وعدم وجود ماضٍ استعماري لها في القارة الأفريقية يمهد السبيل أمام توسعها وزيادة نفوذها، كما أنها لم تهتم بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، بل أنها رفضت مساعٍ غربية لربط المساعدات والقروض لأفريقيا بمطالب تتعلق بتحسين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وهو الأمر الذي لم يخلق لها عداوات سياسية مع النظم الحاكمة في القارة[٣٥].

فالصين ترى أن القارة الأفريقية ميداناً حيوياً لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح (مفهوم جديد للأمن *new security concept*) الذي يؤمن الصعود السلمي للصين كقوة عالمية، ويمنحها الشرعية في المجتمع الدولي، فضلاً عن هدفها بإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، يحقق العدالة والمساواة بين أطرافه(٣٦).

ومما سبق، نجد أن الصين انطلقت تجاه القارة الأفريقية لتعميق النفوذ السياسي الصيني من خلال الدعم الاقتصادي كجزء من رؤية صينية للتأثير على الأوضاع السياسية لهذه القارة، وكسب دعم هذه الدول في رفع المكانة الدولية للصين . فضلاً عن أن الدعم الصيني للدول الرافضة للهيمنة الأمريكية، أخذ بعداً دفاعياً في كثير من الأحيان لا سيما الدول الواقعة تحت الضغوط الغربية والأمريكية ولا سيما السودان وزيمبابوي.

كما أكدت الصين على إن سياستها في أفريقيا تختلف عن توجهات السياسة الأمريكية، والتي تعتمد أسلوب (العصا والجزرة)، بخلاف الصين التي تعتمد شعار (تحقيق الربح والمنفعة المتبادلة، وعدم التدخل فـــي الشؤون الداخلية للدول الأفريقية)(٣٧).

وفي هذا السياق، فقد حدث التحول الكبير في السياسة الصينية تجاه قارة أفريقيا، في عهد الرئيس السابق (جيانغ زيمين) الذي قام بزيارة لأفريقيا عام ١٩٩٦، طرح خلالها الرؤية الصينية الجديدة للعلاقات مع القارة الأفريقية، كما طرح أثناء زيارته خطة لإقامة علاقات صداقة صينية – أفريقية مستقرة، وتضمنت خمسة مقترحات هي:(٣٨)

وقد شكلت المقترحات السابقة ركائز السياسة الصينية للتغلغل إلى أفريقيا، وتبلورت هذه الفكرة تدريجياً لإيجاد آليات تحقيق ذلك، فظهرت فكرة إقامة منتدى للتعاون الصيني – الإفريقي(*The china – Africa Cooperation*) وتم الإتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري لأعضاء المنتدى كل ثلاث سنوات، بالتناوب بين الصين والدول الأفريقية الأعضاء، إذ عُقد أول اجتماع وزاري للمنتدى في العاصمة الصينية (بكين) للمدة من ١٠ــ ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٠، وذلك تعبيراً عن إهتمام الصين بتطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية وفي مختلف المجالات(٣٩).

من جانب أخر، قامت الصين بتوظيف الأداة الثقافية من أجل تسهيل تواجدها في القارة الأفريقية، إذ حرصت في هذا المجال على تأمين العديد من المنح التعليمية والتبادل الثقافي لعدد كبير من الطلبة الأفريقيين، فضلاً عن عقد ورش العمل المشتركة، والتدريب المشترك. فقد تضمنت ورقة السياسة الصينية تجاه أفريقيا عام ٢٠٠٦ بنوداً تحث على تعميق العلاقات الثقافية، وأعلنت الصين عن إطلاق برنامج لتدريس (١٥) ألف اختصاصي أفريقي، فضلاً عن رفع المنح التعليمية للطلاب الأفريقيين في الصين من إلفين إلى أربعة ألاف منحة في عام ٢٠٠٩[٤٠].

ثالثاً: العامل العسكري والأمني

على الرغم من محدودية لجوء الصين إلى استخدام الوسيلة العسكرية في قارة أفريقيا لتنفيذ سياستها الخارجية، إلا أن ذلك لا يعني إهمال العامل الأمني في اهتمامات الصين في قارة أفريقيا .

إذ سعت الصين إلى تعزيز تبادل المعلومات الإستخبارية والعسكرية مع الدول الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة الصغيرة، وتهريب المخدرات والجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، والعمل على رفع قدرات الدول الأفريقية لمواجهة تلك التهديدات[٤١].

ولا شك فأن علاقات الصين العسكرية مع الدول الأفريقية، والتعاون العسكري استندت على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي اعتمدتها الصين كركيزة أساسية في سياستها الخارجية، وضرورة عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، فهي لا تهدف إلى إقامة تحالفات أو مواجهة عسكرية أو استهداف لأي من الدول الأفريقية[٤٢]، بخلاف السياسة الأمريكية المتبعة في قارة أفريقيا .

فضلاً عن ذلك، فقد أدركت الصين نظراً لحجم وضخامة مصالحها، ولا سيما الإقتصادية في قارة أفريقيا، أن هناك نزاعات وصراعات في القارة لا تزال مستمرة في بعض الدول تستدعي من الصين للتدخل لتهدئة وتسوية هذه النزاعات من خلال تقديم المساعدات التنموية، وكذلك إرسال مبعوثين خاصين لها يحملون حلولاً وطروحات جديدة لتحقيق السلام والاستقرار في القارة[٤٣].

وفي هذا الإطار، يقدر عدد الملحقيات العسكرية الصينية المنتشرة في القارة الأفريقية منذ عام ٢٠٠٧ بنحو (١٤) ملحقية عسكرية موزعة على (١٤) بلد أفريقي، في حين إن (١٨) دولة أفريقية ترتبط بعلاقات عسكرية مع الصين[٤٤].

إن القيادة الصينية أصبحت تدرك أن لقضايا الأمن والاستقرار مكانه محورية في العلاقات بين الصين وقارة أفريقيا بسبب كثرة الصراعات الداخلية والإقليمية في القارة، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية في العديد من دولها إلى جانب ازدياد مشاكل الفقر وتراكم الديون الداخلية.

المبحث الثالث
الرؤية الأمريكية للدور الصيني في قارة أفريقيا

على الرغم من تغير توجهات السياسة الأمريكية تجاه قارة أفريقيا منذ عام ١٩٨٩، إلا أن الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في القارة بقيت ثابتة لم تتراجع، إذ أنها تسعى إلى[٤٥]:

١- حماية خطوط التجارة البحرية.
٢- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام .
٣- فتح الأسواق أمام حركة التجارة والاستثمارات الأمريكية.
٤- دعم ونشر قيم الليبرالية، لا سيما تلك الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك دعم إقتصاد السوق.

إذ إن ضخامة حجم الإقتصاد الأمريكي، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى كأكبر دولة مستهلكة للنفط على الصعيد العالمي، وطبقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية، فأن الولايات المتحدة تستهلك أكثر من (٢٠) مليون برميل يومياً، وهو ما يعادل استهلاك الصين واليابان وروسيا وألمانيا والهند مجتمعة، في حين يصل إنتاجها إلى حوالي (٨) مليون برميل يومياً، مما يعني أن الولايات المتحدة تستورد يومياً ما يزيد على (١٢) مليون برميل[٤٦].

وفي هذا الإطار، فقد عدت الولايات المتحدة النفوذ الصيني المتزايد في القارة الأفريقية بأنه يمثل تهديداً لنفوذها ومصالحها في القارة. إذ أكدت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٦ بأنه: " يتصرف الصينيون وكأن في وسعهم بطريقة أو بأخرى إحتجاز إمدادات الطاقة في أنحاء العالم، أو السعي إلى توجيه الأسواق بدل فتحها، أي كأن بمقدورهم انتهاج مركنتلية مستعارة بطريقة معيبة"[٤٧].

وعليه فقد أصبح من أولويات السياسة الأمريكية هو ضمان المحافظة على تدفق نفط القارة الأفريقية بشكل آمن وبأسعار معقولة، ومنع أية قوة محلية، أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح، أوان تكون منافسة لها.

وعليه فأن السياسة الأمريكية تجاه قارة أفريقيا لم تعد محكومة بمصالح آيديولوجية ضيقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وإنما أصبحت الإعتبارات الإقتصادية هي المتحكمة في تلك السياسة[٤٨]، من خلال ضمان حصول الإقتصاد الأمريكي على موارد كافية من الطاقة، ولا سيما النفط بأسعار معقولة، وبصورة يمكن التعويل عليها ضمن شروط وأوضاع تدعم النمو والإزدهار الإقتصادي في الولايات المتحدة.

وبذلك فقد شكل التحرك الصيني الجديد تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، والسعي المتواصل للحصول على النفط والمواد الخام، فضلاً عن فتح أسواق أفريقية جديدة أمام الصادرات الصينية، عامل قلق للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، لا سيما وان الصين أصبحت في نظر العديد من الدول الأفريقية القوة المناسبة للحلول محل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ووجدوا فيها ما يلبي طموحاتهم الذاتية من خلال الطروحات الصينية التي أخذت تبتعد كثيراً عن عوامل السياسة والآيديولوجيا مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، وعدم ربط الإستثمارات والمساعدات بالشروط المسبقة، وعدم بث أية آيديولوجيات فكرية أو ثقافية تذَوب الطابع الأفريقي مثلما تفعل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى.

إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن التغلغل الصيني في قارة أفريقيا للحصول على مصادر الطاقة ولا سيما النفط، يأتي في سياق نزعة صينية لإحتكار الوصول المضمون إلى النفط وغيره من الموارد بغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية التي تتعامل معها، وإرساء علاقة تجارية تقوم على إستغلال موارد القارة من دون وعد بتطوير محتمل لدولها، والعمل على إقصاء الولايات المتحدة والدول الغربية من تلك العملية[٤٩].

إذ أشار تقرير مجلس الإستخبارات الوطنية الأمريكية *National intelligence council* المعنون بـــ: "الإتجاهات العالمية ٢٠٢٥: عالم متحول" الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٨ إلى أن السنوات الخمس عشرة القادمة سوف تشهد صراعاً شديداً على مصادر الطاقة، نظراً لتغير موازين القوى العالمية، وإعتماد كثير من الدول في صعودها على القوة الإقتصادية، مما دفعها لتأمين إحتياجاتها من الطاقة، وذهب التقرير إلى أن الصين ستعتمد في إستيراد ما يقرب من ثلثي إحتياجاتها من الطاقة من الخارج، وهو ما يدفعها إلى التحرك في مناطق ذات وفرة نفطية في قارة أفريقيا(٥٠).

وعليه، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في (إستراتيجية التوجه نحو الخارج) الصينية بأنها تمثل تحدٍ منهجي ومنظم لمصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية، ولا سيما النفطية منها، وأنها إذا ما تركت تكمل تغلغلها في قارة أفريقيا فأنها سوف تتحول إلى قوة عدوانية، وستعمل على إزاحة المصالح الأمريكية من تلك المنطقة الحيوية، لذا لا بُد للولايات المتحدة من تعزيز تحالفاتها مع الدول المهمة في القارة، وزيادة إنتشارها العسكري فيها(٥١)، وتستند هذه الرؤية إلى الحيلولة دون ظهور قوة تتحدى مكانة الولايات المتحدة ونفوذها في العالم، وفي قارة أفريقيا تحديداً، لا سيما وان الصين قد تجاوزت هذه القاعدة وأصبحت قوة كبرى سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً، في وقت تشير فيه الدراسات المستقبلية إلى أن الإقتصاد الصيني الذي تجاوز الإقتصاد الياباني في عام ٢٠١٠ ليصبح ثاني أكبر إقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، سوف تتصاعد أهميته بحلول عام ٢٠٥٠ ليصبح أكبر إقتصاد عالمي(٥٢).

الخاتمـــــة

إن السياسة الخارجية لأي دولة عظمى إنما تنطلق من إعتبارات المصلحة القومية العليا للدولة، وان ذلك ينطبق بالضرورة على الولايات المتحدة الأمريكية والصين اللتان توليان إعتبارات الأمن القومي الأولوية القصوى في توجههما تجاه مناطق العالم المختلفة، ولا سيما القارة الأفريقية.

وعلى خلاف مرحلة الحرب الباردة إذ كانت السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك محكومة على وفق قواعد وأنماط سلوكية محددة يغلب عليها طابع الصراع تارة، وطابع التعاون تارة أخرى، لإرتباط ذلك بالعلاقة بين القطبين الرئيسين آنذاك(الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية)، فان مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت تحولاً شاملاً في طبيعة العلاقات الدولية على مختلف الصُعد الإقتصادية والسياسية و التكنولوجية والحضارية، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى (الوحيدة) المهيمنة على العالم، ومن ثم أصبحت سياستها الخارجية تُبنى على أساس تلك الحقيقة.

وفي هذا السياق، فان الموقف الأمريكي من النفوذ الصيني في قارة أفريقيا إنما ينطلق من طبيعة وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في القارة، والذي يأتي في إطار الرؤية الشاملة تجاه العالم والهادفة إلى حماية مصالحها وأهدافها وقيمها الليبرالية القائمة على (الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان وإقتصاد السوق) من أي تهديد قد تتعرض له تلك المصالح والأهداف، إنطلاقاً من مبدأ كونها القوة العظمى الوحيدة التي تتحمل مسؤولية الدفاع عن العالم الحر.

ولاشك فان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تزايد النفوذ الصيني في القارة الأفريقية قد انطلقت من تلك الرؤية بهدف حماية مصالحها واهدافها الحاضرة والمستقبلية عبر إتباع مختلف الوسائل والآليات التي تتيح لها السيطرة على هذه القارة وضمان حصولها على مصادر الطاقة والثروات المعدنية الأخرى، وهو ما يعزز بالنتيجة موقع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة قائدة في النظام الدولي من جهة، ويحول دون بروز قوى دولية جديدة يمكن ان تشكل منافساً لها في المستقبل.

وعليه فأن الموقف الأمريكي من النفوذ الصيني يندرج ضمن إطار إحتواء ذلك النفوذ، والحيلولة دون تمدده وتوسعه في القارة الأفريقية، وهو ما ينعكس سلباً على المصالح والأهداف الأمريكية في القارة، عبر استخدام مختلف الوسائل والآليات الإقتصادية والسياسية والعسكرية.

الهـــوامـــش

(١) د. هاشم خضير الجنابي، د. طه حمادي الحديثي، قارة افريقيا: دراسة عامة وإقليمية لأقطارها غير العربية، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٠.، ص ٩.

(٢) د. حسام جاد الرب ، جغرافية أفريقيا وحوض النيل، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة ومطبعة الغد، ٢٠٠٦، ص١٣.

(٣) د. ابراهيم خليل احمد ، عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تاريخ العالم الحديث، الموصل، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٩، ص ٢٨ .

(٤) ينظر: الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على مواد الطاقة، الطبعة الاولى،ابو ظبي، مركز الامارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص٣٩٦.

(5) *World Investment Report, United Nations, New York, 2007, P.86.*

(٦) الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٦.

(٧) انظر: علي حسين باكير، التنافس الدولي في افريقيا، على الموقع:

http://www.aljazeera.net/portal/templates/postings/pocketpcdetailed, page.aspx?

(٨) د. جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الاميركية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية، الطبعة الاولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ ص٣٩.

(٩) أندريه .أ.اوزادوفسكي، الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا: قضايا الاستعمار الجديد، ترجمة : د. عماد حاتم، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٦، ص١٢.

(١٠) د. عادل عبد الرازق، افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي، "رؤية مستقبلية " : دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص٣٣٨.

(١١) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، الطبعة الاولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص١٤٢.

(١٢) د. هدى ميتكيس، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ٨٨، كانون الأول ١٩٩٦، ص ٣٢.

(١٣) مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للثروات العالمية، ترجمة : عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص٢٣٩.

(١٤) توبي شيللي، النفط: السياسة، والفقر، والكوكب، ترجمة: دينا الملاح، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠١٠، ص ٤١.

(١٥) نبيل خليفة، تركيا أردوغان .. والصين: رهانات جديدة .. لدور قديم، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ اكتوبر ٢٠٠٩، ص ٨٤.

(١٦) عمار علي حسين ، ممرات غير آمنة، الطبعة الأولى، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣، ص٧٧.

(17) *Christof Rubl, Global Energy After the Crisis, "Prospects and priorities", Foreign Affairs,Vol.89, No.2, March/ April 201 , P.63.*

(18) *Organization of the petroleum Exporting countries (opec), Vienna, world oil outlook, 2009, P.53.*

(19) *Linda Jacobson, china's diplomacy toward Africa: driver's and constraints, Available from: http://irap.oxfordjournals.org/cgi/content/abstract/1cpoo8v1.*

(٢٠) أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، الطبعة الأولى، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ٢٠٠٧,٦٣،ص٨.

(21) *Zhao Hong, china – U.S. oil Rivalry in Africa, Asia research center, CBS, Copenhagen Discussion Paper, November 2007 , p.8.*

(22) *Ibid, p.p.7-8.*

(٢٣) أيان تايلر، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٢٤) انظر: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٨٦-٤٨٧.

(٢٥) د. جميل مصعب محمود، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

(26) *Food and Agriculture Organization of the united nations (FAO), state of the world's forests, 2009, P.2.*

(27) *Harry Broadman, Africa's Silk Road: China and India's new Economic Frontier, Washington, D.C, world Bank, 2006,p.6.*

(٢٨) طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤، ص١٥٤ .

(٢٩) كريس ألدن، الصين في أفريقيا: شريك أم منافس ؟، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩، ص ٣٧.

(٣٠) اياد عبد الكريم مجيد، القمة الصينية – الإفريقية وآفاقها المستقبلية، الرصد الدولي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد الثالث،آذار– نيسان ٢٠٠٧، ص ١٠٧.

(٣١) طارق عادل الشيخ، الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٨، إكتوبر ١٩٩٩، ص ١٩٧.

(٣٢) أيان تايلر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٩.

(٣٤) رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

(٣٥) جمال الدرواني، تشاد تكشف خفايا المد الصيني والجزر الأمريكي في أفريقيا، على الموقع: *http://www.islammemo.cc/2005/08/153385.htm1*

(٣٦) رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٨) طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الأفريقية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣. وانظر: رضا محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في أفريقيا: الفرص والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٣٩) انظر: تقرير وزارة التجارة والصناعة المصرية، مكتب التمثيل التجاري المصري، العلاقات الاقتصادية والتجارية المصرية والعربية والأفريقية مع الصين، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ص ٣ــ ٤.

(٤٠) أميرة محمد عبد الحليم، منتدى التعاون الصيني – الأفريقي .. نمط جديد للشراكة الإستراتيجية تحت رعاية مصرية، ص٢، على الموقع :

http://www.siyasa.org.eg/asiyasa/Index.asp?Curfn=excb.htm .

(41) *China continues to help train African military personal, 12 January , 2006 , Available from : http://english.peopledaily.com.Cn/2006/01/12/eng20060112_23489/ html.*

(42) *Chinas African policy , 18/01/2006, Available from: http://na.china_embassy.org/eng/zngx/t231679.html.*

(٤٣) رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣ .

(44) *Sino – African relations ,The Free Encyclopedia ,Available from: http://en.wikipedia.org/wiki/Sino-Africanrelations3military .*

(٤٥) انظر: د. حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧، ص ٩٥.

(٤٦) د. حميد الجميلي، الفكر الإستراتيجي النفطي الأمريكي وصياغة نظام بترولي جديد: العناصر الإستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العددان (٣-٤)، ٢٠٠٠، ص ١١٦.

(٤٧) نقلاً عن: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٩.

(48) *Daniel H.Simpson,"U.S. African Policy: some possible course adjustment", strategic studies institute, Washington, U.S. Army war college, August 1994, P.P. 6-10.*

(٤٩) دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٨، ص ٣٧٨.

(٥٠) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة.. تكلفة عسكرية متصاعدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٠، أبريل ٢٠١٠، ص ١٨١.

(٥١) الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٦.

(٥٢) حسين علاوي خليفة، الطاقة وأثرها في مستقبل العلاقات الصينية- الخليجية، مجلة آراء الخليج، دبي، مركز الخليج للأبحاث، العدد (٨٠)، مايو ٢٠١١، ص ص ٣٥-٣٦.

المصـــــادر

١. ابراهيم خليل احمد ، عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تاريخ العالم الحديث، الموصل، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٩.

٢. أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين ... رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨.

٣. أندريه .أ.اوزادوفسكي، الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا: قضايا الاستعمار الجديد، ترجمة : د. عماد حاتم، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٦.

٤. اياد عبد الكريم مجيد، القمة الصينية – الإفريقية وآفاقها المستقبلية، الرصد الدولي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد الثالث، آذار– نيسان ٢٠٠٧.

٥. أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، الطبعة الأولى، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ٢٠٠٧,٦٣.

٦. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، الطبعة الاولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

٧. تقرير وزارة التجارة والصناعة المصرية، مكتب التمثيل التجاري المصري، العلاقات الاقتصادية والتجارية المصرية والعربية والأفريقية مع الصين، نوفمبر ٢٠٠٩.

٨. توبي شيللي، النفط: السياسة، والفقر، والكوكب، ترجمة: دينا الملاح، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠١٠.

٩. جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الاميركية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية، الطبعة الاولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

١٠. حسام جاد الرب ، جغرافية أفريقيا وحوض النيل، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة ومطبعة الغد، ٢٠٠٦.

١١. حسين علاوي خليفة، الطاقة وأثرها في مستقبل العلاقات الصينية– الخليجية، مجلة آراء الخليج، دبي، مركز الخليج للأبحاث، العدد (٨٠)، مايو ٢٠١١.
١٢. حميد الجميلي، الفكر الإستراتيجي النفطي الأمريكي وصياغة نظام بترولي جديد: العناصر الإستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العددان (٣–٤)، ٢٠٠٠.
١٣. خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي .. النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦.
١٤. د. حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧.
١٥. دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٨.
١٦. رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية ... المنطلقات والأبعاد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨.
١٧. رضا محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في أفريقيا: الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦.
١٨. روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧.
١٩. الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على مواد الطاقة، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨.
٢٠. طارق عادل الشيخ، الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٨، إكتوبر ١٩٩٩.
٢١. طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤.

٢٢. عادل عبد الرازق، افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي، "رؤية مستقبلية " : دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

٢٣. عمار علي حسين ، ممرات غير آمنة، الطبعة الأولى، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣.

٢٤. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة.. تكلفة عسكرية متصاعدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٠، أبريل ٢٠١٠.

٢٥. كريس ألدن، الصين في أفريقيا: شريك أم منافس ؟، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩.

٢٦. مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للثروات العالمية، ترجمة : عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

٢٧. منى حسين عبيد، الساسة الصينية الجديدة تجاه أفريقيا، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٥٨، أيلول ٢٠٠٧.

٢٨. نبيل خليفة، تركيا أردوغان .. والصين: رهانات جديدة .. لدور قديم، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ اكتو بر ٢٠٠٩.

٢٩. هاشم خضير الجنابي، د. طه حمادي الحديثي، قارة افريقيا: دراسة عامة وإقليمية لأقطارها غير العربية، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

٣٠. هدى ميتكيس، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ٨٨، كانون الأول ١٩٩٦.

٣١. علي حسين باكير، التنافس الدولي في افريقيا، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/portal/templates/postings/pocketpcdetailed, page.aspx

٣٢. محاضرة للسفير الصيني في السودان (وانغ وانغشينغ)، الصين وأفريقيا: نموذج ايجابي في العلاقات الدولية، ٢٠١١/١/٦، على الموقع:
http//www.china-embassy.org/ara/zxdt/t784018.htm
٣٣. جمال الدرواني، تشاد تكشف خفايا المد الصيني والجزر الأمريكي في أفريقيا، على الموقع:
http://www.islammemo.cc/2005/08/153385.htm1
٣٤. أميرة محمد عبد الحليم، منتدى التعاون الصيني – الأفريقي .. نمط جديد للشراكة الإستراتيجية تحت رعاية مصرية، على الموقع :
http://www.siyasa.org.eg/asiyasa/Index.asp?Curfn=excb.htm .
٣٥. عبد العظيم محمود حنفي، الصين والأبعاد الإستراتيجية لعلاقاتها مع أفريقيا، على الموقع:
http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=348407
36. *Oil and gas in Africa, supplement to the African Development Report, New york, oxford university press, 2009.*
37. *Christof Rubl, Global Energy After the Crisis, "Prospects and priorities", Foreign Affairs,Vol.89, No.2, March/ April ٢٠١٠.*
38. *Organization of the petroleum Exporting countries (opec), Vienna, world oil outlook, 2009.*
39. *Zhao Hong, china – U.S. oil Rivalry in Africa, Asia research center, CBS, Copenhagen Discussion Paper, November 2007.*
40. *Food and Agriculture Organization of the united nations (FAO), state of the world's forests, 2009.*
41. *Harry Broadman, Africa's Silk Road: China and India's new Economic Frontier, Washington, D.C, world Bank, 2006.*
42. *Daniel H.Simpson,"U.S. African Policy: some possible course adjustment", strategic studies institute, Washington, U.S. Army war college, August 1994.*
43. *Linda Jacobson, china's diplomacy toward Africa: driver's and constraints, Available from:*
http://irap.oxfordjournals.org/cgi/content/abstract/1cpoo8v1.
44. *Chinas African policy , 18/01/2006, Available from http://na.china_embassy.org/eng/zngx/t231679.html.*

45. *Sino – African relations ,The Free Encyclopedia ,Available from: http://en.wikipedia.org/wiki/Sino-Africanrelations3military .*
46. *Susan puska , Military backs china's – Africa Adventure , Available from : http://www.atimes.com/atimes/china/ifo8ad02.htm.*
47. *Africa : communique of Second Round Talks Between China and African Foreign Minister ,Available from : http://allafrica.com/stories/201009279197.html*
48. *David H .Shin, Africa and China's Global Activism , Washington , National and Defense university , June 20.2006 , Available from : http://www.ndu_edu/inss/symposia/pacific2006/shimpaper.pdf*

The American Existence in the African Continent after the Cold War and the Futurist China Challenge.

Lecturer Dr. Seelim K. Ali
Center for Strategic and International Studies - Baghdad University

Abstract

The changes in the international system since the end of the Cold War and the collapse of the Soviet Union, is a matter made the decision-makers in the United States re-evaluate America's national interests and priorities.

In spite of the difference in opinions, there is one fact that the role of the United States should be reinforced all over the world. Hence, the United States has started new steps towards Africa like expanding its domination, influence and interests in this vital region as well as trying to involve the continent in the world economic system. It also seeks to change Africa's ideologies towards liberalism. On the other hand, China starts to expand its domination all over the world, including the African continent, and that was the result of its economic development during last years. Therefore, China starts to look forward and transcends its national borders searching for raw materials needed for its developed industries and finding markets to sell its products. China's economic, military, and cultural domination in Africa considered as a form of competition to the growing U.S. domination in the continent.